ورقة علمية

قانون القومية الإسرائيلي

وحق العودة للاجئين الفلسطينيين

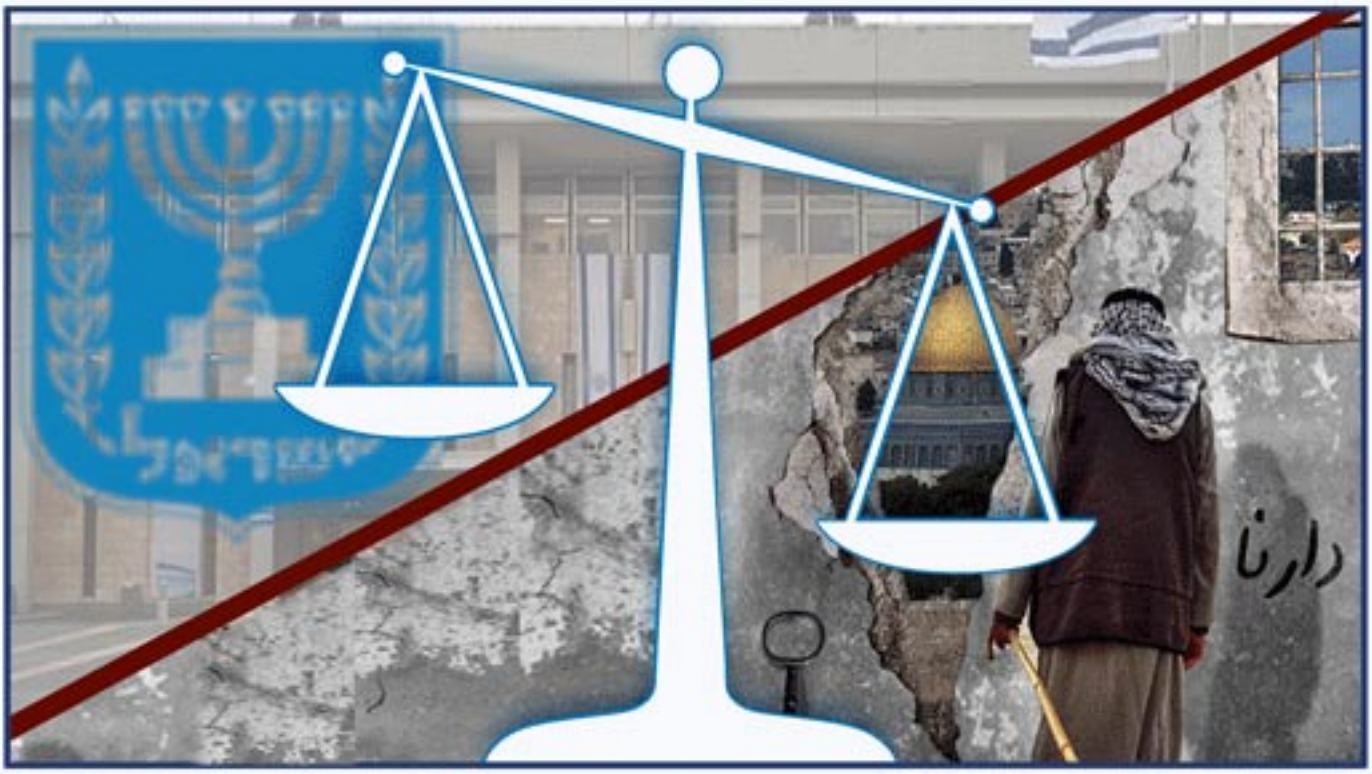

صابر يوسف رمضان

حزيران/ يونيو 2022

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

جميع إصدارات ومنشورات المركز تعبّر عن رأي كتابها ولا تعبّر بالضرورة عن رأي مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات 1

الملخص 2

المقدمة 2

قراءة في الأدبيات 6

أهداف البحث 8

الإطار النظري للبحث 9

أولاً: قانون القومية الإسرائيلي، التعريف والخلفية 11

ثانياً: يهودية الدولة في الفكر التاريخي الصهيوني 14

ثالثاً: حق العودة بين ثلاث منظومات 18

رابعاً: اللاجئون والرواية التاريخية: تحول بنيوي أم واقعية سياسية؟ 25

خامساً: السيناريوهات المستقبلية: رؤية متشككة 29

قانون القومية الإسرائيلي وحق العودة للاجئين الفلسطينيين

بحث في جذور القانون، واستشراف المستقبل

صابر يوسف رمضان[1]

الملخص:

هدف البحث إلى استشراف انعكاس قانون القومية اليهودي، على اللاجئين وحقّ العودة، من خلال التجذير التاريخي للقانون، كنتاج لسلسلة من القوانين والسياسات العنصرية الإسرائيلية، التي شكَّلت معالم الموجة السادسة لصعود الحركة الصهيونية. اعتمد الباحث منهجية البحث النوعي والمقابلات المركزة لتحليل الخلفية التاريخية للقانون، وتأثيره على قضية اللاجئين. وكانت نتائج البحث ضرورة إنهاء نظام الأبارتهايد الإسرائيلي بكامله، والاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن النكبة، وإعادة تعريف المشروع الوطني الفلسطيني في مواجهته، وتشكيل جهد عالمي جديد لوقف المشروع الاستعماري الاستيطاني، القائم على التفوّق الإثني والعرقي، والخروج من مأزق حشر الفلسطينيين في أضيق بقعة جغرافية، ما زالت الصهيونية تعرّفها بـ"يهودا والسامرة".

المقدمة:

بقيت مسألة اللاجئين الفلسطينيين أهم أوجه القضية الفلسطينية لعقود طويلة، وفي إطار المفاوضات أكدت القيادة الفلسطينية على ضرورة تنفيذ حق العودة والتعويض وفق قرار الجمعية

[1] باحث متخصص بالشأن الإقليمي والدولي. حائز على درجة الماجستير في الدراسات الدولية من جامعة بيرزيت - فلسطين سنة 2006، ويهتم بدراسات العنف واللا عنف في المنازعات الدولية، والنظريات المتعلقة بالتوتر الاجتماعي والسياسي للمجتمعات العربية، وله العديد من المقالات المنشورة.

العامة للأمم المتحدة 194، لكنها أصدرت العديد من التصريحات الرسمية بخصوص تفسير حق العودة وتنفيذه؛ حيث أشارت سنة 2004، إلى أن العودة لن تؤثر على الديموجرافيا الإسرائيلية، والمطالبة ستكون واقعية وفي نطاق سيبحث مع الإسرائيليين، بالإضافة إلى تصريحات أخرى جاءت في لقاء مع طلبة إسرائيليين في مدينة رام الله في 2014/2/16.[2]

على الرغم من ذلك، استمرت الجهود الإسرائيلية، وعلى كافة المستويات لمحاولة حسم مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين دون انتظار المفاوضات. خصوصاً في ظلّ تخوفهم من مسألة تزايد الأجيال، حيث أشار الصحفي بيتر بينارت Peter Beinart، سنة 2021، إلى أن الإسرائيليين ينتقدون وضع "اللاجئ متعدد الأجيال"،[3] الذي هو في صلب التعريف الفلسطيني للاجئ،[4] وهذا ضاعف الضغوطات

---

[2] هذه التصريحات السياسية أو التكتيكات السياسية، تأتي في إطار أو أوضاع سياسية ما، وتهدف إلى التمهيد لمفاوضات أو تهيئة الرأي العام، وخصوصاً تلك المتعلقة بقضية اللاجئين، حيث قدمت بهدف تمهيد الظروف والمواقف السياسية الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي، إلى أن مسألة عودة اللاجئين الفلسطينيين ليست مسألة معقدة، أو أنها تهدف إلى تدمير طابع دولة "إسرائيل". حيث أشار الرئيس محمود عباس أمام الطلبة الإسرائيليين أنه لا يسعى لإغراق "إسرائيل" بملايين اللاجئين لتغيير تركيبتها السكانية.

[3] بيتر بينارت، دفاعاً عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين (4)، صحيفة **الأيام**، عدد 9174، السنة 26، 2021، ص 8.

[4] هناك تعريفان متقاربان للاجئ الفلسطيني، الأول ما قدمته منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، والثاني ما قدمته دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين. في تعريف الدائرة تضمن أي فلسطيني كان قبل أو بعد تاريخ 1947/11/29 مواطناً فلسطينياً وفق قانون المواطنة الفلسطيني (1925/7/24) أو كان مقيماً في فلسطين ولم يكن مواطناً لدولة أو بلد آخر أو كانت جنسيته غير محددة، أو كان مقيماً بشكل طبيعي في المناطق التي أصبحت تحت سيطرة "دولة إسرائيل" بين 1948/5/15 و1949/7/20، ومن أجبر على ترك مكان إقامته الطبيعي بفعل الحرب ولم يتسنَّ له العودة نتيجة سياسات صهيونية إسرائيلية، ومن كان خارج مكان إقامته الطبيعي في 1947/11/29، ومن فقد مصدر رزقه حتى 1946/7/20 بسبب إجراءات وممارسات إسرائيلية صهيونية، كما شمل سكان القرى الحدودية في الضفة الغربية (وهذا لم يذكر في تعريف م.ت.ف)، والأراضي التي كان يزرعها وأصبحت تحت سيطرة إسرائيلية بفعل السياسات والحرب، ومن فقد عمله من سكان الضفة الغربية وقطاع غزة في المناطق الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية. للمزيد انظر: سعيد سلامة، **اللاجئون الفلسطينيون: قرارات واتفاقيات ومعاهدات** (رام الله: دائرة شؤون اللاجئين، 2010).

الإسرائيلية والمطالبة بالاعتراف بـ"يهودية الدولة"، بشكل واضح منذ سنة 2003، تبعها الإقرار الأمريكي بـ"يهودية الدولة" سنة 2010. هذه المطالبات متجذرة لدى الإسرائيليين حيث إن نتائج استطلاعات الرأي العام لدى الإسرائيليين تظهر "نهجاً ثابتاً في الاعتقاد بأن الاعتراف بإسرائيل كوطن تاريخي هو الأولوية الأولى في المطالب الإسرائيلية من الفلسطينيين".[5] مما يعني وجود توافق صهيوني يجعل من سياسة إفراغ حق العودة من مضمونه يأتي في سياق السياسة التي "كرّست الحركة الصهيونية جلّ مصادرها ومؤسساتها (...) بحيث تتحقق الأهداف الثلاثة: مجتمع قابل للحياة، وتوسيع للسيطرة على الأرض، وتغيير للميزان الديمغرافي لصالح الوجود الصهيوني".[6] توّجت هذه الجهود بقانون أساس سنّته دولة "إسرائيل" في 2018/7/19 وسمي "قانون القومية اليهودي"، "تجسيداً لفكرة ومنهج التعصب الديني القومي،... الذي يتبلور في سياسات قومية أو وطنية أو دولية وينتج دولاً داعمة للعنف وتشكيل الصراع".[7]

يركّز البحث على انعكاس قانون القومية اليهودي على عودة اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين، بالرغم من أن القانون تمّ التعاطي معه بالتركيز على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948، أو على حدّ وصف الباحث المستقل أوري ديفيس Uri Davis بأنهم "المجنسين"،[8] حيث أشار إلى أن للقانون تبعات مباشرة تمسّ المجنس الإسرائيلي. يشير عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، ورئيس دائرة شؤون اللاجئين الدكتور أحمد أبو هولي، إلى "أن قانون القومية الذي أقرته الكنيست الإسرائيلية قانون عنصري تطهيري استيطاني يستهدف أبناء شعبنا داخل الأراضي المحتلة سنة 1948،

أحمد أبو هولي

---

[5] استطلاع نبض الرأي العام الفلسطيني – الإسرائيلي: استطلاع مشترك، آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر 2020، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2020/10/26، ص 18.

[6] إسماعيل الناشف، **فك الصهيونية: الفضاء والأيديولوجيا في المدينة الإسرائيلية** (بيرزيت: معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، 2005)، ص 14-15.

[7] Nadim N. Rouhana and Nadera Shalhoub, *When Politics are Sacralized: Comparative Perspectives on Religions Claims and Nationalism* (United Kingdom: Cambridge University Press, 2021).

[8] مقابلة شخصية مع أوري ديفيس، باحث جامعي مستقل، وعضو مجلس وطني، وعضو مجلس ثوري لحركة فتح، رام الله، 2021/7/12.

(...) ويهدد نحو 1.5 مليون من فلسطيني 1948 من خطر الترحيل القسري "الترانسفير"".[9] لكن البحث يتناول قضية اللاجئين في بُعدها الوطني العام. لذلك فإن السؤال المركزي للبحث، لماذا تمّ سنّ قانون القومية اليهودي في هذه الفترة كقانون أساس؟ وهناك أسئلة فرعية مكملة له:

- هل للقانون قدرات فعلية على تقييد سلوك المفاوض الفلسطيني – الإسرائيلي، وخصوصاً تجاه حق العودة؟
- هل القانون رسالة إسرائيلية للمجتمع الدولي بأن اللاجئين الفلسطينيين ليسوا مشكلة إسرائيلية؟
- كيف يمكن اعتبار القانون انبعاث حقيقي لعمق تاريخي صهيوني مرتبط بفكرة "يهودية الدولة" عند ثيودور هيرتزل Theodor Herzl كرؤية أيديولوجية متأصلة؟

شكل رقم 1: تعداد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين

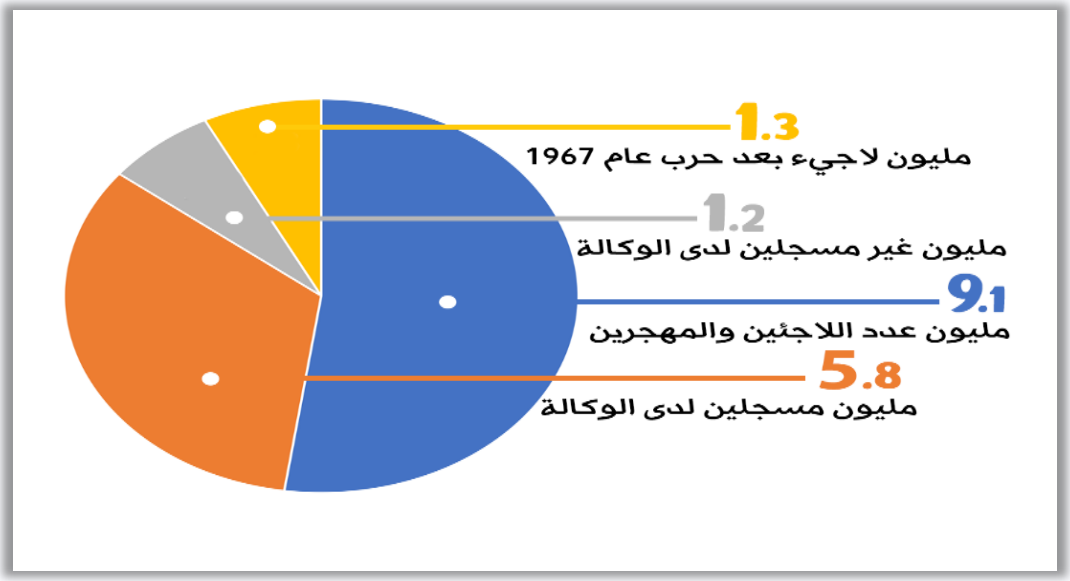

بناء على شكل رقم 1، ووفقاً للتقرير الصادر عن المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل) سنة 2020، فإن تعداد اللاجئين والمهجرين الفلسطينيين عقب الحروب المختلفة في الفترة 1948–1967، بلغ نحو 9.1 ملايين وبما نسبته 66.4% من مجمل تعداد الشعب الفلسطيني البالغ

[9] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2018/7/19.

13.7 مليون نسمة.[10] في هذا السياق، تطرح الإشكالية البحثية طبيعة الارتباطات الاستراتيجية والتاريخية للقانون، وكيف سينعكس على حقّ العودة والتعويض، وعلى الحلول المتوقّعة وأوجه تنفيذها، في ظلّ سياسات صهيونية أحادية مدعومة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. حاولت الأدبيات المختلفة دراسة المسألة من جوانب متنوعة، لكنها أغفلت وجود عمق إسرائيلي استراتيجي تاريخي مصطنع، يرتبط بفكرة "الدولة اليهودية" ويؤسس لها على شاكلة كتابات ثيودور هيرتزل وشافتسبري Shaftesbury، وبني موريس Benny Morris وآخرين.

قراءة في الأدبيات:

سعى الباحث نزار التميمي في رسالة ماجستير بعنوان "قانون القومية اليهودية وتأثيره على واقع القضية الفلسطينية ومستقبله.. دراسة تحليلية"، سنة 2020، إلى التركيز على استهداف "إسرائيل" للوجود الفلسطيني، والتعامل معه كخطر وجودي، وأن القانون جاء انعكاس لمضامين استعمارية. لكن بقيت مسألة التجذير والربط بين قانون القومية اليهودي ومحفزاته الفكرية دونما بحث.

حاول البروفيسور أمل جمّال دراسة مقاربات تفسير الربط بين نشوء اليهودية والقومية، في مقال له نشر في مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد 101 لسنة 2015، بعنوان "أهداف ومعاني اقتراح قانون أساس: إسرائيل – الدولة القومية للشعب اليهودي"، من خلال سرد مبررات سنّ القانون والمرتبط بالمفاوضات، والعوامل الإسرائيلية الداخلية، وربط المبررات بسياقها التاريخي. يشير الكاتب أنيس قاسم في مقالة ""قانون الدولة القومية للشعب اليهودي": المعنى والمغزى"، المنشور في مجلة الدراسات الفلسطينية

[10] بيانات تمّ نشرها في تقرير من قبل المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين (بديل)، عبر موقع فيسبوك في 2021/5/15، تاريخ الوصول 2021/6/16.

في عددها 117 لسنة 2019، إلى الأسباب السياسية، كما تمّ التركيز على البعد القانوني، وهي أسباب بلا شكّ ذات صلة ولكنها ليست عميقة ومحرك لاعتماد القانون. كما أشار الكاتب سامي العجرمي في مقالة بعنوان "حق العودة والقوانين العنصرية الإسرائيلية" المنشور في إطار الدراسات القانونية في مجلة تسامح عدد 19، إلى أن تشريع قانون القومية اليهودية هو استمرار لسياسات عنصرية تتشابه مع قانون المواطنة والجنسية الإسرائيلي سنة 1952، وهدفها الحفاظ على طابع الدولة اليهودي.

حاول الباحث سومر صالح في كتابه "قانون "يهودية الدولة" في "إسرائيل" وتداعياته المستقبلية على القضية الفلسطينية" المنشور سنة 2015، الإشارة إلى وجود اتفاق بين القوى الإسرائيلية حول إنجاز يهودية الدولة، وفكرة تبادلية الأراضي والسكان التي ستكون مطروحة في ظلّ السعي لإخراج حق العودة من سياق أي تفاوض. لكن الباحث ركز على تأثير القانون على الفلسطينيين في الأراضي المحتلة سنة 1948. وهذا لا يستقيم طالما لم يتم أخذ قضية اللاجئين كقضية وطنية شاملة لا تخضع لتقسيمات أو اعتبارات جيو-سياسية Geopolitical بقدر ما هي مسألة تتعلق بأصل الرواية. في السياق السياسي، قدم المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية – مسارات، ورقة تحليلية بواسطة نور أبو عيشة، وأحمد أبو ضلعة، وآخرون سنة 2018، تحلل تأثير القانون على الفلسطينيين خصوصاً في الأراضي المحتلة سنة 1948. التحليل يعتمد تأثير القانون على قضية اللاجئين، ورأى أن ما يحدث هو نسف للرواية التاريخية وقضاء على حق العودة، وهذا متفق عليه لدى المحلّلين، ولكن لا بدّ من وضع القراءة التحليلية برابطها التاريخي الدافع لسنّ القانون، وتوقّع سيناريوهات ممكنة إزاء حق العودة.

أهداف البحث:

يسعى البحث إلى إنجاز الأهداف التالية:

1. توسيع رقعة الاطلاع على الآراء والمواقف الأكاديمية والتاريخية الخاصة بتأثير قانون القومية اليهودية على اللاجئين وحق العودة.
2. إعادة قانون القومية اليهودي إلى سياقه التأريخي لفهمه وتوقع المستقبل.

اعتمد الباحث منهجية التحليل النوعي للبيانات، والمقابلات الميدانية؛ استهدف الباحث مجموعة من المختصين والأكاديميين والمؤرخين كمصدر في التحليل والاستنتاج، وما يتوافر من كتابات أكاديمية علمية، ومواقع الإنترنت. أهم الفرضيات، أن قانون القومية اليهودية جاء استكمالاً لفرض رؤية أيديولوجية "توراتية"، تعكس جذورها في أفكار هيرتزل وتصورات شافتسبري ومؤرخين آخرين. إن الرؤية القانونية لليمين المتطرف الإسرائيلي وارتباطها التاريخي جاء لمنع حق العودة، وسيشكل عنصراً ضاغطاً على أي حكومة إسرائيلية، وسيقلص من هامش تحركها السياسي والتفاوضي. إن القانون يعكس رؤية الإسرائيليين للوجود الفلسطيني وخصوصاً قضية اللاجئين، فهي تتعامل مع الفلسطينيين على أنهم سكان وأشياء لا يربطها بُعد قومي أو سياسي. وهذا اتضح فيما "كرست الحركة الصهيونية جلّ مصادرها ومؤسساتها (...) بحيث تتحقق الأهداف الثلاثة: مجتمع قابل للحياة، وتوسيع للسيطرة على الأرض، وتغيير للميزان الديمغرافي لصالح الوجود الصهيوني".[11]

[11] إسماعيل الناشف، **فك الصهيونية: الفضاء والأيديولوجيا في المدينة الإسرائيلية**، ص 14-15.

الإطار النظري للبحث:

مسألة اللجوء واللاجئين حول العالم، طرحت نظرياً في عدة سياقات أكاديمية لبلورته كحقل دراسي. فبرزت جهود تأطير المفاهيم وتوصلت إلى الحاجة لتداخل العلوم المختلفة لفهم ظاهرة اللجوء، خصوصاً أنه لا يوجد قاعدة موحدة وثابتة؛ بحكم أن كل ظاهرة لجوء ليست بالضرورة مشابهة للأخرى، لا معرفياً Epistemological ولا من الناحية الجيو-سياسية. يخلص بوبي ثومس Bobby Thomas إلى نصيحة أن الباحثين "عند استخدامهم للمفاهيم أن يسعوا لتحديد الجماعات والأفراد ومرجعياتهم والتركيز على أنهم جزء من ظاهرة سياسية واجتماعية أكبر".[12] ويندرج طرحُه في هذا الإطار حول اعتبار التهجير القسري جزء من الظاهرة. في خطوة أكثر دقة طرح المنظران ديفيد سكوت فيتزجيرالد David Scott FitzGerald، وروان عرار مشكلة وجود صراع حول تراتبية أزمات اللجوء، والاستجابة السياساتية المناسبة، وأدوات البحث الملائمة.[13] وهذا على اختلاف طبيعة اللجوء سواء كان نتاج احتلال أجنبي أم تطهير عرقي، أم بناء الدولة الوطنية، لذلك برز منظّر يدعى بي.أس. شيميني B.S CHIMNI وأكد على وجود اختلاف في تفسير جذور مشكلة اللجوء أو تدفق اللاجئين. حيث وضع اللّوم على دول ومجتمعات ما بعد الاستعمار، ودور العناصر الخارجية المنتجة للمشكلة. حيث إن السياق السياسي والتاريخي الذي يلتزم به القانون الدولي الخاص باللاجئين مهم، لذلك يقول شيميني إن "فهم أسباب اللجوء ضرورة أساسية للبحث عن حلول مبدئية لمشكلة اللاجئين، سواء إعادة التوطين في بلد ثالث، أو الاندماج المحلي، أو العودة إلى الوطن".[14] بالتالي فمشكلة اللاجئين الفلسطينيين مختلفة عن أي مشكلة لجوء حول العالم؛ فهي تجمع بين أكثر

[12] Bobby Thomas Cameron, "Reflection Refugee Studies and The Study of Refugees: implication for Reality Analyst," *Journal of Management and Public Policy*, vol 6, 2014. pp. 9-10.

[13] David Scott FitzGerald and Rawan Arar, "The Sociology of Refugee Migration," *Annual Review of Sociology Journal*, 2018, p. 2.

[14] B.S CHimni, "The Geopolitical of Refugee Studies: A view from the South", *Journal of Refugee Studies*, oxford university press, vol 11, no 4, 1998, p. 363.

من ميزة تتعلق بالتهجير القسري والتطهير العرقي، والحرب الخارجية الأجنبية. وهذا يتناسب مع طرح المنظر إيجون كونز Egon Kunz سنة 1980، حيث تمّ تصنيف اللاجئين ضمن ثلاث فئات وفقاً لموقفهم مما تعرضوا له:[15] "المعارضون للأنشطة والأحداث السياسية والاجتماعية، واللاجئون الذين تركوا مناطق سكناهم، والناس التي قررت ترك منازلها الأم لأسباب فردية مختلفة".

شكل رقم 2: مؤشرات حول الملكية والوضع الجيوسياسي الفلسطيني قبل النكبة[16]

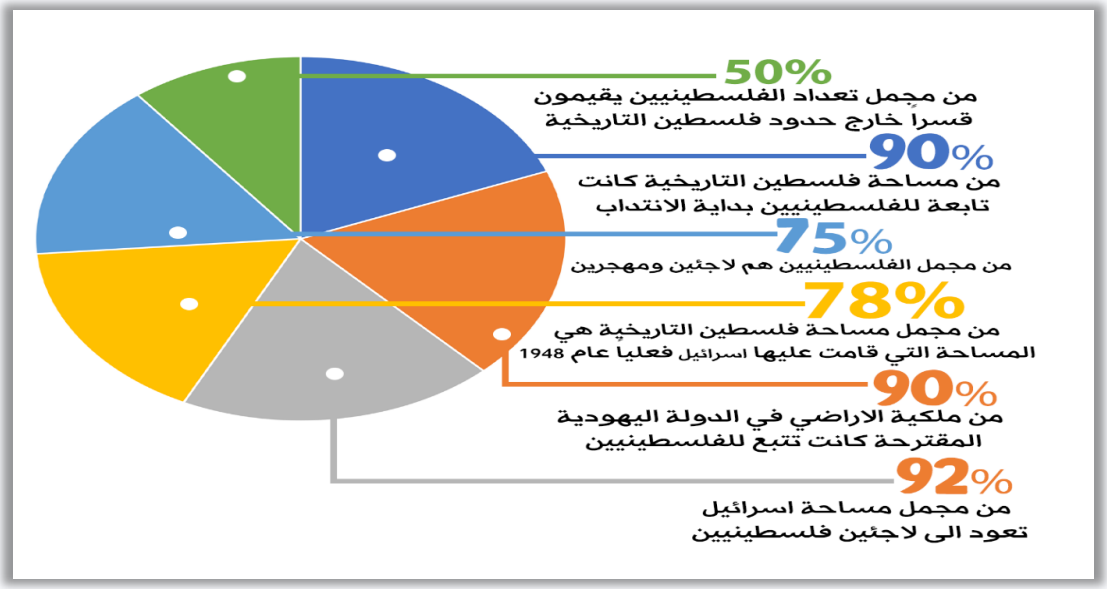

في الحالة الفلسطينية وفق شكل رقم 2، فإن المؤشرات تعطي طابع مميّز للقضية الفلسطينية، عن بقية تجارب اللجوء. وما يميّز الحالة الفلسطينية أن القوة الاستعمارية الأجنبية بقيت في حدود فلسطين التاريخية، بالتالي جذر المشكلة يكمن في الكولونيالية وسياساتها تجاه مشكلة اللاجئين، ومنعهم من تشكيل هوية قومية، هذا يتطابق مع رؤية المنظر جون روج John Rogge التي تصف اللاجئين وفق اعتبارين هما هجرة بالقوة الطاردة من أي منطقة من قبل قوة أجنبية، وهجرة بالحث والتحريض؛ وهذه تعني وجود خيارات للناس باللجوء أو البقاء في مناطقهم كخيار أمام أي تهديد أو خطر خارجي، وهذا الخيار الثاني يحاول المشروع الكولونيالي الإسرائيلي الاستناد عليه، لكن ما تعرّض له الفلسطينيون ينطبق

[15] John S. Collins, "An Analysis of the Voluntariness of Refugee Repatriation in Africa," master thesis, University of Manitoba, Faculty of Graduate Studies, 1996, p. 12.

[16] سعيد سلامة، **اللاجئون الفلسطينيون: قرارات واتفاقيات ومعاهدات**.

تماماً بمقياس الهجرة الطاردة بفعل القوة الأجنبية دون أن يكون هناك خيار بالبقاء أو بشكل هذا البقاء، من قبل الحركة الصهيونية والمنظمات العسكرية التابعة لها، ومنطق الخيارات بالبقاء هذا لا يراعي ولا يلائم الحالة الفلسطينية إلا في الروايات الإسرائيلية والصهيونية في تفسير كيف تمّ طرد العرب الفلسطينيين خصوصاً في حرب سنة 1948.

أولاً: قانون القومية الإسرائيلي، التعريف والخلفية:

يمثل قانون القومية "الموجة السادسة من مراحل تطور الحركة الصهيونية".[17] على اعتبار أن اتفاقية أوسلو Oslo Accords سنة 1993 مثّلت الموجة الخامسة، وهي حدّ وصف الباحث عادل شديد "محاولة من اليمين الإسرائيلي لحسم مرحلة تاريخية، بدعم من الإدارة الأمريكية".[18] على هذه الخلفية يمكن التعامل مع سنّ قانون القومية اليهودية، كمشروع قانون بجهد عملي منذ سنة 2009، في الدورة البرلمانية رقم 18، وهذا المشروع قدمه آفي ديختر Avi Dichter رئيس لجنة الخارجية والأمن، والرئيس السابق لجهاز الأمن العام (الشاباك) Israel Security Agency—ISA (Shabak)، وكان عضواً في الكنيست Knesset. القانون يمثل تتويج لسلسلة القوانين العنصرية منذ سنة 1950، حيث تمّت أول صياغة له بدعم اليمين المتطرف في معهد الاستراتيجية الصهيونية The Institute for Zionist Strategies عام 2012/2011. أعيد طرح القانون في الدورة البرلمانية التالية رقم 19 خلال الفترة 2013–2015، ولكنه لم يقدم للتصويت

آفي ديختر

[17] Prior Michael, *Zionism and the state of Israel: amoral inquiry* (London and New York: Routledge, 1999), pp. 28-45.

يؤرخ الباحث بريور هنا، الموجات الخمسة لتنامي وصعود الصهيونية من منطلق الأحداث المفصلية حيث إن الموجة الأولى كانت في الفترة 1896–1917، والموجة الثانية 1917–1948، والثالثة 1948–1967، والموجة الرابعة 1967–1993، والموجة الخامسة 1993–2018.

[18] مقبلة شخصية وإلكترونية مع عادل شديد، الباحث والمختص في الشأن العبري، وناشط سياسي، الخليل، 2021/8/5.

بحكم الخلافات الداخلية.[19] واستمرت عملية تقديم القانون في 2014/5/26 وأعاد نتنياهو Benjamin Netanyahu تقديمه بصيغة معدلة بتاريخ 2014/11/23، حتى تمّ إقراره كقانون أساس في تموز/ يوليو 2018.

بنيامين نتنياهو

أهم بنوده أن "أرض إسرائيل"، فلسطين التاريخية، هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي فقط؛ وكذلك ممارسة حق تقرير المصير في "دولة إسرائيل" حصري للشعب اليهودي؛ وتكون الدولة مفتوحة أمام عودة يهود الشتات أو قدومهم، مما يعني تبرير تاريخي ممنهج لمسألة الهجرة الصهيونية؛ كما لا يمكن تغييره إلا بقانون أساس، وهذا يحتاج لأغلبية مطلقة.

احتوى القانون بنود تتعلق بالتراث، والثقافة، واللغة، ورموز الدولة، وتجذير العلاقة بين الشعب اليهودي والدولة. وفي محاولة لفهم القانون، قامت الحكومة الإسرائيلية بتوزيع دليل تعليمي تشترك فيه معظم الوزارات والجهات وأطلقت عليه "مرشد المعلم"،[20] توضح فيه مسائل مثل تبرير أن يكون القانون قومي ديني بمعنى أن القانون بالأساس قانون قومية لكنه لا يمسّ حق المساواة بين الأفراد داخل الدولة. وهذا يؤسس كقانون إلى توفير أرضية ثابتة ويجعل إمكانية سنّ دستور شامل أكثر واقعية في المستقبل.

وفي سبيل تثبيت القانون، سعى آفي ديختر للمرة ثانية إلى إحاطة القانون بالمخاوف الأمنية، وتعليقاً على مخاوفه من تعديل قانون المواطنة أو لمّ شمل العائلات والذي رآه آفي ديختر خطر من جهة أن لمّ شمل العائلات (الفلسطينية) يعدّ استراتيجية تنقيط متواصلة لحق العودة الفلسطيني.[21] لذلك أيد سنّ قوانين،

---

[19] انظر: هنيدة غانم (محررة)، **قانون أساس: إسرائيل الدولة القومية للشعب اليهودي "الوقائع والأبعاد"** (رام الله: مركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2021)، ص 1-5.

[20] انظر: قانون أساس: إسرائيل – دولة القومية للشعب اليهودي، والذي يتضمن مبادئ معرفية ومهاراتية، يتم تدريسه في المدارس الإسرائيلية وفق دروس تفصيلية تبرر القانون وتضحد آراء المعارضين له في الشارع الإسرائيلي، يتكون الدليل العام من 13 صفحة.

[21] آفي ديختر، تشريع قانون للهجرة إلى إسرائيل بدلاً من "قانون المواطنة"، **الأيام**، السنة السادسة والعشرون، عدد 9188، 2021/6/26، ص 8.

سواء أساس أم طارئة، استجابة للمخاوف الأمنية. هذه المساعي تكررت لدى جدعون ليفي Gideon Levy عندما ذكر بشكل غير مباشر بأن "دولة إسرائيل" "جميع قوانينها ونشاطاتها تحددت على ضوء هذا المبدأ، وهو أن تكون دولة يهودية قبل كل شيء".[22] ومحاولات فرض المخاوف الأمنية والديموجرافية ليست إلا تبريراً للسياسات، لذلك أكد نتنياهو في جلسة الحكومة الإسرائيلية في 2014/11/23 بأن السبب في سنّ القانون "وجود الكثيرون الذين يتحدون طابع دولة إسرائيل دولة قومية للشعب اليهودي، الفلسطينيون يرفضون الاعتراف بهذا".[23]

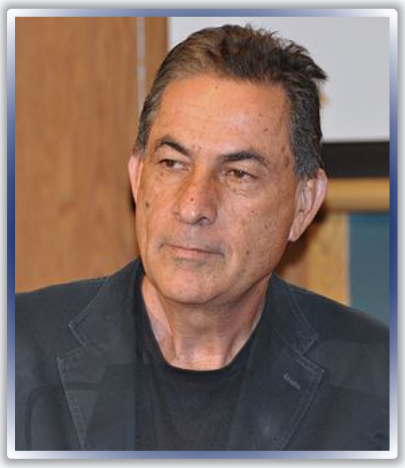

جدعون ليفي

إن فهم القانون وصياغته، تتطلب دراسة السياسات الإسرائيلية في سياقها التاريخي، ومنذ اعتماد سياسات وقوانين إسرائيلية تتعلق بالجنسية سنة 1951، والمواطنة والعودة سنة 1950؛ وتهدف إلى "إغلاق ملف اللاجئين للأبد من خلال نزع الجنسية الفلسطينية منهم"،[24] لذلك فإن سلسلة القوانين والسياسات تلك تستند لبُعد تاريخي أيديولوجي على مستويين، الأول يتعلق بيهودية المواطن والجنسية حيث تمّ إلغاء الجنسية الفلسطينية لصالح الجنسية اليهودية، والمستوى الثاني يتعلق بيهودية الدولة نفسها، وهو حسب رأي الباحث رازي نابلسي يستهدف "الكل الفاعل الفلسطيني، لا الضفة ولا القطاع ولا الشتات ولا 48، بل على العكس تماماً يتوزع ليشمل الكل الفلسطيني الذي يعيش تحت سطوة

---

[22] جدعون ليفي، إسرائيل أمام لحظة الحقيقة الحاسمة: يهودية أم ديمقراطية، موقع دائرة الدبلوماسية والسياسات العامة، منظمة التحرير الفلسطينية، 2021/6/28.

[23] أشرف بدر، "قانون القومية الإسرائيلي (يهودية الدولة)... الدلالات وردات الفعل،" سلسلة شؤون إسرائيلية، مركز رؤية للتنمية السياسية، إسطنبول، شباط/ فبراير 2017، ص 6.

[24] إسلام العالول، **نظام الأبارتايد –في دولة الاحتلال راهناً وجنوب إفريقيا سابقاً– وسبل مناهضته** (عمّان: دار المشكاة للنشر والتوزيع، 2021)، ص 85.

الاستعمار الصهيوني ومنظوماته المختلفة كل حسب الظرف السياسي الذي يعيش".[25] لذلك هو تتويج لكل تلك القوانين السابقة، وإذا اعتبرنا أن قانون القومية هو الموجة السادسة من تطور الصهيونية، فماذا سيكون شكل الموجة السابعة؟ وكيف سيكون تأثيرها على اللاجئين وحقّ العودة أيضاً؟

ثانياً: يهودية الدولة في الفكر التاريخي الصهيوني:

كانت "العودة للتاريخ" تفهم كمؤشر على نيّة تحويل اليهود من حالة الشتات إلى حالة يكونون فيها حاملاً أو موضوعاً قومياً ذا سيادة.[26] وبالتالي فإن يهودية الدولة تعبير عن التأويل الصهيوني القومي – الإقليمي للتاريخ اليهودي، وأن علاقة اليهود مع "أرض إسرائيل" حصرية وقومية (كما حددها القانون ذاته)، عانت من فقدان السيادة اليهودية على "أرض إسرائيل" الفارغة على حدّ زعم الصهيونية. وهذا يعني إخراج الفلسطينيين من التاريخ. لذلك يعدُّ فكر هيرتزل وشافتسبري، مرتكز للسياسات العنصرية، وتطوير لـ"تيار سياسي ديني في بريطانيا والعالم مهتم بنظريات إقامة الدولة اليهودية"،[27] كما أيّد هيرتزل مسألة مقاومة الاندماج والذوبان في المجتمعات الغربية، خصوصاً في كتابه المؤلف سنة 1896 حيث أكد على ذلك بقوله: "إن الدولة اليهودية يمكن تصور

---

[25] رازي نابلسي، "قانون القومية: استهداف الكل الفلسطيني،" المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، رام الله، 2018/7/23.

[26] أمنون راز كركوتسكين، "المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في "العودة للتاريخ" كفكرة صهيونية،" ترجمة رجاء زعبي، مجلة **قضايا إسرائيلية**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، رام الله، عدد 2، 2013، ص 75–92.

[27] مقابلة شخصية مع أوري ديفيس، رام الله، 2021/7/12.

أنها تركيبة جديدة ومميزة، وعلى أرض غير محددة".[28] مما يبقي "دولة إسرائيل"، فلسطين التاريخية، المجال الذي يمارس فيه يهود العالم حق تقرير المصير الحصري، من خلال تنمية المشاعر القومية لدى اليهود على اعتبار أن المسألة اليهودية ليست طائفية أو دينية ولكنها مسألة سياسية وقومية. لذلك أسست أفكار هيرتزل حول "الدولة اليهودية" مبرراً للمطالبات الإسرائيلية في الاعتراف الفلسطيني ثم العالمي بها، بعد ذلك كـ"دولة يهودية"، لأن من شأنه أن يمنحها خطوة قوية "لإنقاذ إسرائيل من أزمة الهوية التي بدأت عندما زرعت القوى الكبرى هذا الكيان المحتل، تلك النشأة الشاذة في كل شيء، ابتداء من كونها كياناً لا يمثّل شعباً ملتصق الجذور بالأرض التي أقيم عليها، بل اعتمد تجميع أناس من جنسيات وثقافات مختلفة لا يشكّلون شعباً بالمعنى العلمي للكلمة".[29]

هذا القانون، كما غيره من القوانين، ليست رغبة في تنظيم المجتمع الإسرائيلي، وإنما ناتجة عن تفكير إيجاد دولة معترف بها عالمياً ثقافياً ودينياً، تمثل اليهودي أينما كان، وهذا أشار إليه الباحث صبري جريس في ندوة عن الفلسطينيين ويهودية الدولة بالقول "بالمفهوم الصهيوني، يعني أنها ممثلة لليهود ومصالحهم في العالم وينبغي أن تؤمّن مصالحهم حتى لو اضطرت للتدخل في شؤون الدول الأخرى".[30] كما يؤكد الباحث محمود فطافطة على "أن هذا القانون يستند من حيث التطبيق على البُعد التاريخي".[31] يؤكد الباحث بشير بشير على الارتباطات التاريخية لفهم السياسات العنصرية بقوله "من الأهمية بمكان التنبّه إلى أن الإصرار على يهودية الدولة مرتبط ارتباطاً وثيقاً بما يسمى المسألة اليهودية".[32] وهذه المسألة، إسرائيلياً، تُحَلّ وفق محاولات التجسيد الإسرائيلي للأفكار

---

[28] ثيودور هرتسل، **الدولة اليهودية**، ترجمة محمد عيسى، ط 2 (د.م: د.ن، د.ت)، ص 1-65.

[29] عبد الله بونخل، "حق العودة بين اعتراف القانون الدولي والرفض الصهيوني،" مجلة **المستقبل العربي**، السنة 35، عدد 405، 2012، ص 88.

[30] غسان الخطيب وسميح شبيب (محرران)، "الفلسطينيون ويهودية الدولة: الدولة اليهودية: التفاف على حق العودة ومقدمة للتهجير أم مؤشر على ضعف إسرائيل،" **مجلة فلسطينيات**، مركز القدس للإعلام والاتصال، شتاء 2008، عدد 5، ص 11-25.

[31] مقابلة شخصية مع محمود فطافطة، باحث وأستاذ جامعي، رام الله، 2021/7/6.

[32] بشير بشير، "يهودية الدولة والنحو الجديد للصراع في فلسطين،" في مجموعة باحثين، **في معنى الدولة اليهودية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2011)، ص 89.

ثيودور هيرتزل

التاريخية للصهيونية سواء في الأراضي المحتلة سنة 1948 أم سنة 1967، لمنع غير اليهود من أن يكون لهم حقوق سياسية ومدنية.[33] وهذا ما صرح به هيرتزل بقوله: "إنني أثبتت في كتابي هذا نظرية الحتمية العقلية إلا أنها تتملص من الأساس القانوني للدولة".[34] وقد جاء قانون القومية العنصري وسلسلة القوانين العنصرية لتكمّل البُعد القانوني لجعل التاريخ، حاضراً ومستقبلاً، حصرياً لهم وكأنه نهاية التاريخ.

هذا التوجه في فهم معظم القوانين يأتي على قاعدة "أن الأساس أيديولوجي نابع من الفكر الصهيوني، وأنه حسب تعبير نتينياهو فإن سنّ القانون يعتبر لحظة مؤسسة في تاريخ الصهيونية وتاريخ دولة إسرائيل، فبعد 122 عاماً من نشر هرتسل حلمه، ثبتنا بقانون المبدأ الأساس لوجودنا".[35] يقول المختص في الشأن الإسرائيلي خلدون البرغوثي إن "هذا القانون—القومية—من أوضح القوانين التي تربط بين الزاوية التاريخية وفرضها عن طريق التشريعات".[36] ويشير الباحث رازي نابلسي إلى السعي الصهيوني المستمر في "عمل التاريخ لقوانين وهو سياسة إسرائيلية على مدار عشرات السنين".[37] بالتالي، فإن الارتباطات التاريخية كمفسر للسياسات تستند على قاعدة أن قانون القومية اليهودي، وفق تعبير الباحث أحمد رفيق عوض:

---

[33] مقابلة شخصية مع جهاد حرب، باحث ومحلل سياسي، رام الله، 2021/7/12.

[34] ثيودور هرتسل، **الدولة اليهودية**، ص 67.

[35] مقابلة شخصية مع عقل صلاح، دكتور مختص في الحركات الأيديولوجية، رام الله، 2021/7/4.

[36] مقابلة إلكترونية مع خلدون البرغوثي، مختص في الشأن الإسرائيلي وباحث، عمّان، 8-2021/7/11.

[37] مقابلة شخصية مع الباحث في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، ومنسق برنامج مخصص لدراسة المشروع الصهيوني، رام الله والبيرة، 2021/7/25.

ذو تاريخ قانوني في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين حيث عملياً اشتغل اليهود على سن قانون العودة الحصري لهم وإسقاط الحق الفلسطيني ومنعه من العودة وهذا هو الهدف، كما أن مسألة التأسيس لقانون القومية اليهودي تتصل بفكر سابق على ما طرحه هرتسل وهي أفكار تمّ طرحها من قبل اللورد البريطاني شافتسبري مؤسس العقيدة الصهيونية، وهي أوراق أودعت في وزارة الخارجية البريطانية آنذاك.[38]

يقول الباحث والأستاذ أحمد العزم أن "المشروع الصهيوني كأي مشروع قومي هوياتي مشروع تراكمي، هرتسل لم يكن المنظر الوحيد للصهيونية، لا شكّ أن أفكاره وجهوده على الأرض وليس الأفكار فقط، لها دور حاسم في رسم الزمن الحاضر في جعل اليهودية أساساً للقومية".[39] كان هدف مثل هذه الطروحات التاريخية هو التأسيس لفكرة "الدولة اليهودية"، وهذا أيضاً ما أوضحه المؤرخ عبد الوهاب المسيري في كتابته عن "اليهود ودولة إسرائيل في الاستراتيجية الغربية"، سنة 2004، الساعية إلى إنجاز "دولة يهودية" خالصة تمكنهم من استئناف التاريخ اليهودي في سياق يهودي خالص، ويعدُّ قانون القومية "حجر الرأس أو الأساس" في ذلك حدّ تعبير الباحث أوري ديفيس.[40] لذلك يؤكد هيرتزل في كتابه "الدولة اليهودية" على أساس أن أفكاره شكلت نظرية ذات بعد قومي سياسي بخصوص بناء الأساس القانوني للدولة. أشار الباحث ميهرزاد ساراي Meherzad Saraei موضحاً، سنة 2017، أن الرابط أو الصلة بين الدين والسياسة يبدو غامضاً، وغير متماسك في أغلب الأحيان، وهذا يقوّي أولوية الرابط التاريخي على الديني الخالص، فالتأصيل للقوانين ذات سند تاريخي سياسي.[41] والنتيجة أنه مع كل هذه الأطروحات التأريخية، كانت فكرة ثيودور هيرتزل لـ"الدولة اليهودية" متطابقة تماماً مع

---

[38] مقابلة شخصية مع أحمد رفيق عوض، مدير مركز القدس للدراسات المستقبلية، رام الله، 2021/7/6.

[39] مقابلة إلكترونية مع أحمد جميل العزم، عضو مجلس وطني وبروفيسور مساعد، رام الله، 7-2021/7/14. حيث أوضح الدكتور أحمد العزم إلى وجود دور لأشخاص ليسوا مفكرين مثل شيلدون أديلسون، وهم من داعمي اللوبي الأمريكي الجديد (المجلس الإسرائيلي – الأمريكي)، ويصدرون صحف مثل "إسرائيل اليوم" و"تايمز أوف إسرائيل"، وهم من أكثر الدافعين ليهودية الدولة.

[40] مقابلة شخصية مع أوري ديفيس، رام الله، 2021/7/12.

[41] Mehrzad Javadikouchak Saraei, "Religion and Politics in Israel: The Mythology of Jewish Nationalism (until 1993)," *International Journal of Multicultural and Multireligious Understanding*, vol. 4, issue 3, p. 36.

الصهيونية عبر التاريخ، بمعنى دعوته إلى دولة تعيد اليهود أمة إلى التاريخ كجماعة قومية متمايزة. يؤكد أمنون راز كركوتسكين Amnon Raz-Krakotzkin أن "هذا الموقف الجوهري في الصهيونية قاد إلى تعريف الدولة اليهودية على أنها تعبير عن بلوغ ذروة التاريخ وتحقق غايته".[42]

ثالثاً: حق العودة بين ثلاث منظومات:

نتحدث هنا عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين، باعتماد عملية تحليل سياسية وتاريخية ضمن ثلاث منظومات، هي المنظومة القانونية العامة والدولية، والمنظومة السياسية الفلسطينية، ثم المنظومة الإسرائيلية. في المنظومة الدولية، نتحدث عن مجموع القرارات الأممية والتي أسست لما يسمى الشرعية الدولية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وخصوصاً قضية اللاجئين الفلسطينيين. هناك العديد من القرارات ذات العلاقة مثل القرار 212 لصالح الصندوق الخاص باللاجئين، و302 بتأسيس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East (UNRWA)، والقرار 393 صندوق إعادة دمج اللاجئين اقتصادياً، والقرار 394 الداعي إلى لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة لتنفيذ العودة والتعويض، والقرار 1604 بوجود لجنة توفيقية لإعادة اللاجئين إلى ديارهم. في المنظومة القانونية والأممية يرتكز حق العودة على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، والذي تضمن عدة مبادئ قانونية وإجرائية لتنفيذ حق العودة،[43] وهي:

[42] أمنون راز كركوتسكين، "المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في "العودة للتاريخ" كفكرة صهيونية،" ص 83.

[43] Gail j. Boling, "Palestinian refugees and the right of return: An International Law Analysis," site of BADIL–Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights, issue 8, 2001, pp. 2-5.

1. العودة للمكان ذاته وليس لأي منطقة (المنازل والبيوت التي طردوا منها).
2. الاستناد لخيار حق كل لاجئ بشكل فردي في العودة.
3. القرار حدد الزمن المتعلق بالعودة (أقرب تاريخ أو وقت ممكن).
4. فرض على "إسرائيل" التزام وواجب توفير الظروف لعودة اللاجئين.
5. قابلية انطباق القرار على كل لاجئي فلسطين.

هذه القوانين والقرارات "الشرعية الدولية" شكلت المنظومة القانونية التي افتقدت إلى آليات تنفيذ حقيقية بفعل الخلل في موازين القوى. واجه القرار 194 مشكلة في كونه مرجعية لأي عملية تفاوض محتملة، حيث إنه بالرغم من "تركيز الوفد الفلسطيني في المحادثات متعددة الأطراف على اعتماد هذا القرار كمرجعية إلا أنه لم يتسنّ له ذلك، بسبب عدم ورود هذا القرار في نص إعلان المبادئ الفلسطيني – الإسرائيلي".[44]

ترى المنظومة الفلسطينية، أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين من المسائل التي تحولت بفعل الصيرورة السياسية إلى مسألة قانونية إنسانية، ترتكز على الدعوة لتطبيق القرارات الدولية ذات العلاقة خصوصاً القرار 194، وإيلاء أولوية للاجئين الفلسطينيين في لبنان وسورية، لكن تنفيذها عملياً يتطلب آليات تفاوضية.

كما تمّ التعامل الفلسطيني مع ملف اللجوء وفق آليات منفصلة، فهناك ما يتعلق بالنازحين ومن تمّ ترحيلهم بعد سنة 1967. يقول الباحث سعيد سلامة إنه:[45]

---

[44] وليد سالم، **حق العودة والبدائل الفلسطينية** (القدس: المركز الفلسطيني لتعميم الديمقراطية وتنمية المجتمع، وحدة الدراسات الاستراتيجية، 1997)، ص 118.

[45] سعيد سلامة، **اللاجئون الفلسطينيون: قرارات واتفاقيات ومعاهدات**، ص 9.

منذ توقيع اتفاق أوسلو في أيلول [سبتمبر] 1993 والعمل جاري على معالجة قضية نازحي 1967 بشكل منفصل ضمن إطار عمل اللجنة رباعية الأطراف (مصر، والأردن، ومنظمة التحرير الفلسطينية) وإسرائيل"، كما تمّ تشكيل لجنة ثنائية فلسطينية – إسرائيلية لمعالجة قضية عودة الأشخاص الذين تمّ ترحيلهم بعد عام 1967 من الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لذلك فمن الممكن استثناء هاتين الفئتين من اللاجئين من التعريف الذي ستقدمه منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات الحل النهائي بخصوص لاجئي 1948.

هذا يعكس وجود تفهّم رسمي فلسطيني لأخذ مخاوف الإسرائيليين في الاعتبار في أثناء التعامل مع قضايا تخص اللاجئين الفلسطينيين في إطار إنجاز اتفاق نهائي. ويأتي هذا الموقف في ظلّ وجود دعوات فلسطينية غير رسمية تحذر من أخذ التخوفات الأمنية الإسرائيلية في الاعتبار، لأن من شأن ذلك القبول إلحاق ضرر بالحقوق الخاصة باللاجئين على المستوى الفردي والجماعي، ويساعد الإسرائيليين على التمسك بمبررات وتخوفات أخرى مثل التخوف الديموجرافي أو التركيبة السكانية، مما يساعد على التملص الصهيوني من الإقرار بالمسؤولية التاريخية عن نكبة الشعب الفلسطيني وبالتالي نسف الرواية.[46] لذلك نلمس أن هناك ميولاً أو تفكيراً لمعالجة مسألة اللاجئين من خلال العودة لمن يرغب إلى حدود الدولة الفلسطينية المستقبلية، مع التأكيد على عودة رمزية جداً إلى الأراضي المحتلة سنة 1948 وفق آليات شبيهة لحد ما بقانون لمّ شمل العائلات الفلسطينية. يشير السياسي عبد الجواد صالح لذلك بقوله "إن المقلق هو ضعف القيادة الفلسطينية ومسايرتها لأمريكا وإسرائيل، ماذا يعني التراجع عن مرجعية الأمم المتحدة والقرارات الدولية بشأن اللاجئين؟".[47] وفي الإطار ذاته يشير الباحث والكاتب عاطف أبو سيف أن "خطيئة السلطة التي لا يفوت

[46] غسان الخطيب وسميح شبيب (محرران)، "الفلسطينيون ويهودية الدولة: الدولة اليهودية: التفاف على حق العودة ومقدمة للتهجير أم مؤشر على ضعف إسرائيل،" **مجلة فلسطينيات**، مركز القدس للإعلام والاتصال، شتاء 2008، عدد 5، ص 11–26.

[47] المرجع نفسه.

المراقب لومها عليها هي حقيقة عدم تبنيها لسياسات تعمل على تعزيز حق العودة سواء بين اللاجئين الواقعين تحت ويلاتها في الضفة الغربية وقطاع غزة أو بين السكان الفلسطينيين في الخارج".[48]

يشير المختص القانوني نافع الحسن إلى أن الجرأة الإسرائيلية تتزايد بفعل تراجع الموقف الفلسطيني في التفاصيل حيث يقول: "ذهب بعض الإسرائيليين إلى حدّ مطالبة السلطة الفلسطينية بالتعهد بسن قانون العودة الفلسطيني إلى أراضي السلطة الفلسطينية فقط مع منح كل عائلة لاجئة تعويضاً بمبلغ عشرة آلاف دولار يدفع من صندوق دولي خاص".[49] مما استدعى إلى المطالبة بضرورة وقف الخطاب السياسي الفلسطيني المزدوج في المطالبة بالشرعية الدولية والقرارات، ومن جهة أخرى تقديم حلول لا تفاوضية لا تلبي التطلع الفلسطيني الشعبي.

أثبتت التجربة السياسية الفلسطينية الرسمية أن المفاوضات السياسية هي القاعدة التي تمنح الحقوق الفلسطينية معناها وحدود تنفيذها، فالموقف التفاوضي للفلسطينيين تعامل مع حقّ تقرير المصير وعودة اللاجئين من منطلق الاحتواء في نطاق الدولة المستقبلية (الأراضي المحتلة سنة 1967)، مع قبول فكرة إسرائيلية حول عودة رمزية مقترحة وفق الأدبيات السياسية المختلفة، مما يزيد من الحاجة لخطاب سياسي وطني لمختلف الحقوق الوطنية الفلسطينية. ويشير استطلاع رأي للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية سنة 2020 إلى أجندة وقيم مرتبطة بقيام الدولة الفلسطينية والانسحاب الإسرائيلي حققت نسبة عالية قياساً بقيم ترتبط بحق العودة الفلسطيني للبلدان التي هجروا منها، حيث جاءت الدولة الفلسطينية بنسبة 34% لصالح قيام الدولة، ونسبة 28% لصالح تنفيذ حق العودة.[50]

---

[48] عاطف أبو سيف، "إعادة الاعتبار لموضوع اللاجئين بحثياً وسياسياً،" مجلة **تسامح**، رام الله، السنة الخامسة، العدد 19، 2007، ص 21.

[49] نافع الحسن، "حق العودة مرجعية المفاوض الفلسطيني،" **مجلة آفاق**، رام الله، السنة الأولى، العدد 4، 1999، ص 213.

[50] انظر استطلاع بعنوان: نبض الرأي العام الفلسطيني – الإسرائيلي: استطلاع مشترك، آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر 2020، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالاشتراك مع جامعة تل أبيب، 2020/10/26.

ترى المنظومة الإسرائيلية أن حق العودة وتقرير المصير للفلسطينيين رهين تطورات عملية سياسية وليس إجراءات قانونية في إطار حقوق ستسمى لاحقاً "دولة فلسطينية" مقابل عودة رمزية جداً لم يتبلور شكلها بعد. لذلك يقول المؤرخان باروخ كمرلنغ Baruch Kimmerling ويوئل شموئيل مغدال Joel Samuel Migdal عن التعامل مع اللاجئين والعودة على أنها مجرد "حالة سياسية ووجودية ومع الوقت سيسهم هؤلاء اللاجئون في بلورة التطلع القومي الفلسطيني كتطلع للوطن، وليس كعودة عادية إلى فلسطين وإلى بيت معين في داخلها".[51] وهذا يستند لمبررات سياسية وأمنية امتدت لأكثر من خمسين عاماً وانبنت على مبررات انعدام المجال الجغرافي، والحفاظ على التوازن الديموجرافي لصالح اليهودي. هذا الموقف السياسي يتبلور أيضاً على شكل مزاج شعبي لدى الرأي العام الإسرائيلي، أظهر الاستطلاع أن الأولوية لدى الإسرائيليين هي مطالبة الفلسطينيين بضرورة الاعتراف بيهودية الدولة دون شروط مقابلة. كما جاء مبدأ الحفاظ على الأغلبية اليهودية كأولوية بنسبة 39%. أظهر الاستطلاع أيضاً تراجعاً في نسبة تأييد الإسرائيليين لمسألة لمّ شمل العائلات من نسبة 45% إلى 35%، حتى على مستوى اليهود فإن طرح حلّ مشكلة اللاجئين الفلسطينيين من باب قيام الدولة المستقبلية باستيعابهم، مقابل أن تسمح "إسرائيل" بعودة مئة ألف لاجئ ضمن برنامج لمّ شمل العائلات وتعويض كافة اللاجئين لم يحظَ إلا بنسبة 13% فقط.[52] هذه الآراء الشعبية المتدنية لم تكن بعيدة عن الطرح الرسمي الإسرائيلي، فمسألة عودة مئة ألف لاجئ كانت طرحاً إسرائيلياً منذ سنة 1948 في محادثات لوزان. وفي سياق الطرح الإسرائيلي، قدَّم شمعون بيريز Shimon Peres طرحه في أن تكون معالجة مشكلة اللاجئين وفق

شمعون بيريز

[51] باروخ كمرلنغ، ويوئيل مغدال، **الفلسطينيون صيرورة شعب**، ترجمة حمزة غنايم (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2001)، ص 246.

[52] استطلاع نبض الرأي العام الفلسطيني – الإسرائيلي: استطلاع مشترك، آب/ أغسطس – أيلول/ سبتمبر 2020، المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، 2020/10/26.

مرحلتين، التسوية الانتقالية ثم التسوية الدائمة، واعتماد لمّ شمل جزء منهم قضية إنسانية. إن تفسير هذه النسب الضئيلة في الرأي العام الإسرائيلي هو اليمين المتطرف بسياساته، يوضح البروفيسور إسرائيل شاحاك Israel Shahak ونورتن ميزفينيسكي Norton Mezvinsky ذلك بالقول:[53] "إن هؤلاء الآخرين قادرون على توفير حجج "مقنعة" لسلطة اليهود الأبدية على أرض إسرائيل ولنكران حقوق أساسية معينة على الفلسطينيين، ولم تُصَغ هذه الحجج بمصطلحات الأمن القومي فقط، ولكن بأهمية أكثر بمصطلحات حق المنح الإلهي لهذه المناطق".

ويعزز هذا التوجه، وثيقة استراتيجية صدرت عن مؤتمر هرتسليا Herzliya Conference الذي يمثل ميزان للأمن القومي الإسرائيلي حيث تعامل مع مشكلة اللاجئين الفلسطينيين كخطر استراتيجي. في الفترة بين 2000–2006 قدم الباحث عاموس جلبواع Amos Gilboa أفكاراً مفادها "أن إقامة الدولة القومية الفلسطينية ستزيل عن كاهل إسرائيل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وفي مسألة اللاجئين هناك إجماع واسع بين صانعي السياسة الإسرائيلية مؤداه أن قيام دولة فلسطينية ينطوي على حلّ للمشكلة، وأنه لا مكان لحل آخر يستند إلى (عودة) ولو جزئية إلى إسرائيل".[54] هذا المنظور الإسرائيلي تاريخي بمعنى أن الإسرائيليين منذ سنة 1948 قدموا رؤية مخادعة، تصفها الباحثة إسلام العالول، سنة 2021، "كما هي عادة الصهاينة قدموا- بعد انتهاء موجة التطهير العرقي عام 1948 تعهداً ضبابياً بدفع تعويضات عن ما أسموه "الأملاك المتروكة"".[55] وهذا مهد الطريق لاحقاً لشنّ ما أسمته "إسرائيل" بحروب "حدود إسرائيل"، وهذا ما يثير المخاوف الفلسطينية بتكرار عمليات التهجير القسري والطرد إثر صدور قانون القومية اليهودي، ليشكل معالم الموجة السابعة من تطور الحركة الصهيونية.

---

[53] إسرائيل شاحاك، ونورتن ميزفينسكي، **الأصولية اليهودية في إسرائيل**، ترجمة محمود الفقعاوي (فلسطين: مكتبة القادسية للنشر والتوزيع، 2003)، ص 30.

[54] أنطوان شلحت، **إرهاصات التفكير بـ"الدولة اليهودية" كمنأى من " الخطر الديمغرافي": حول تأثير "مؤتمر هرتسليا" في تحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة**، سلسلة الدراسات الاستراتيجية 3 (رام الله: المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2014)، ص 26.

[55] إسلام العالول، **نظام الأبارتايد –في دولة الاحتلال راهناً وجنوب إفريقيا سابقاً– وسبل مناهضته**، ص 81.

هذا التفكير سيقود، وفق التقديرات الاستراتيجية الإسرائيلية في المؤتمر ذاته إلى محاولة نزع فتيل مشكلة اللاجئين عن طريق العمل على نقل الصلاحيات المنوطة بوكالة الأونروا إلى الحكومة الفلسطينية، أو محاولة فتح قناة مباشرة لتعويض اللاجئين عن ممتلكاتهم. إن وجود القانون كقانون أساس، وبقاء الحكومات اليمينية المتطرفة، وثبات المزاج الشعبي الإسرائيلي المناهض لفكرة العودة، سيزيد من الدفع

يشير الباحث والمختص أحمد رفيق عوض لذلك بقوله "إن المجتمع الإسرائيلي يشهد تبدلاً في النزعة؛ من الليبرالية نحو موجة الصهيونية المتدينة واليمينية المتطرفة"،[56] الذي من شأنه الاستمرار في جمود الموقف الإسرائيلي من مسألة حق العودة وآليات التعاطي معه. هذا ما أثاره البروفيسور أمنون روبنشتاين Amnon Rubinstein في حديثه عن التحولات في "إسرائيل" كمرحلة تشهد حراكاً متواصلاً نحو اليهودية الدينية والتاريخية وليس بالمعنى الديني الخالص.[57] وعلى ما يبدو أن اتخاذ المسألة المنحى الديني والتاريخي للصراع، ضرورة إسرائيلية لما تمثله يهودية الدولة من تأثير لديهم، وعلى مبدأ الدولتين حسب رؤيتهم ("دولة يهودية" ودولة عربية، يمكن أن تكون جزءاً من الأردن!) وليست دولة فلسطينية بالمفهوم القومي.

إن ما تسعى إليه السياسة الإسرائيلية هو التخلص من المضمون القانوني لصالح المفاوضات، وفي حدوده المنطقية، لمصالحهم واحتياجاتهم، وكأن المفاوضات مجرد تكتيكات تخدم هدف استراتيجي هو التحلل من مشكلة اللاجئين. برز ذلك في التفاصيل الثنائية بين الطرفين حول أعداد اللاجئين، وفترات العودة، والمناطق وغيرها.[58] وهذا جعل من قانون القومية رسالة إسرائيلية تجعل الدولة الفلسطينية القومية والمستقبلية هي مجال حلّ مشكلة اللاجئين.

---

[56] مقابلة شخصية مع أحمد رفيق عوض، رام الله، 2021/7/6.

[57] فايز رشيد، حقيقة استغلال الصهاينة لليهودية والخذلان العربي لفلسطين، صحيفة **القدس العربي**، 2019/4/24. انظر: https:\\www.alquds.co.uk.

[58] مقابلة شخصية مع أحمد رفيق عوض، رام الله، 2021/7/6.

رابعاً: اللاجئون والرواية التاريخية: تحول بنيوي أم واقعية سياسية؟

ترتكز الرواية التاريخية الفلسطينية للصراع على فكرة النكبة سنة 1948، بشكل أساسي، مع التحرك لما قبل ذلك من انتداب بريطاني وحقبة الحكم العثماني. جوهر الرواية يدور حول قضايا حقّ العودة وتقرير المصير، والطرد، والتهجير القسري العرقي، والنفي من خلال الأعمال الحربية الصهيونية سنة 1948، والمطالبة بدولة فلسطينية ذات سيادة كاملة.

أسهمت الممارسة السياسية عبر المفاوضات في مزيد من الشك في أن يشهد المستقبل السياسي بذور تحول بنيوي استراتيجي في الرواية الفلسطينية، باستثناء رفض الاعتراف بيهودية الدولة. حيث تمّ اختزال الرواية بعيداً عن مسألة فلسطين التاريخية وهذا انسحب على حق العودة عملياً وسياسياً، لتكون فكرة الدولة الفلسطينية المستقبلية هي إطار الحل. لذلك يُصرُّ الإسرائيليون على أن "مسألة تعريف العودة واللجوء مركزية وفقاً لمفاوضات السلام، نظراً لتبعاتها السياسية، خاصة في الجانب الديمغرافي".[59]

أحد أبرز محاولات إحداث تحول في الرواية تتعلق بالمطالبة الإسرائيلية في الاعتراف الفلسطيني بيهودية الدولة، يشير الباحث أنطوان شلحت، سنة 2014، لذلك بالقول: "إن إقرار الفلسطينيين بأن إسرائيل هي دولة قومية لليهود يعني نفي الرواية التاريخية الفلسطينية، والتنكر لوجود الشعب الفلسطيني وعلاقته

[59] Ricardo Bocco, UNRWA and The Palestinian Refugees: a history within history, UNHCR, p. 238.

مع بلده ووطنه، وقبول الرواية الملفقة بشأن الحق التاريخي لليهود،... كما أنه سيصبح من المستحيل الحديث حول حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى وطنهم".[60]

لعل النظر في أفكار مؤرخين وباحثين مثل بني موريس عند استخدامه لمفاهيم العودة اليهودية، و"أرض إسرائيل" الانتدابية، و"عرب إسرائيل" والمذابح التي تعرض لها اليهود حدّ زعمه، والجاليات اليهودية التي طردت من البلاد العربية، وأن ما حدث سنة 1948 لم يكن أكثر من مجرد "صراع بين شعبين، ادّعيا حقهما على قطعة الأرض ذاتها"،[61] هو جوهر النظرة الصهيونية ومن يتحكم بالسياسات الإسرائيلية في الماضي والحاضر والمستقبل، وهي من تحكم رؤيتهم للفلسطينيين وخصوصاً اللاجئين. هذا المسار المناهض للرواية الفلسطينية وحق العودة يرتبط بتحولات بنيوية أكبر، تستغلها "إسرائيل" في سبيل تجسيد روايتها اليهودية. لذلك فإن "أخطر ما في القانون هو اعتبار أن "أرض إسرائيل" هي الوطن التاريخي للشعب اليهودي".[62] ففيها معاني ودلالات سياسية ودينية، لأن معنى "أرض إسرائيل" لا تقتصر فقط على فلسطين التاريخية، وكذلك مفهوم الشعب اليهودي الذي يعطي أو يضفي الطابع السياسي القومي لليهود كـ"طائفة دينية أو ديانة" واعتبارها والتعامل معها على أنها شعب له إسقاط قومي وسياسي، يعدُّ التفافاً ومحاولة إيجاد رواية تاريخية لدولة بلا حدود، وهذا معناه التأثير على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في كل مكان. وهذا ما لمسناه في تأثير قانون القومية كصفة لدولة "إسرائيل" ككيان بلا حدود زمانية ولا مكانية، أي بلا حدود جغرافية نهائية واضحة، ولا زمانية في ارتباطها بأي منطقة، وهذا التأثير لا ينحصر في فلسطين التاريخية وإنما قد يشمل أجزاء من الدول العربية المحيطة. ولعل الاعتراف الفلسطيني يأتي في سبيل تثبيت "إسرائيل" لهذا الواقع كرواية تاريخية تثبت وجوده كأمة وشعب.

---

[60] أنطوان شلحت، **إرهاصات التفكير بـ"الدولة اليهودية" كمنأى من " الخطر الديمغرافي": حول تأثير "مؤتمر هرتسليا" في تحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة**، ص 46-47.

[61] بني موريس، في النهاية ستقوم هنا دولة عربية ذات أقلية يهودية!، **الأيام**، السنة الرابعة والعشرون، عدد 8313، 2019/1/19، ص 9.

[62] إسلام العالول، **نظام الأبارتايد –في دولة الاحتلال راهناً وجنوب إفريقيا سابقاً– وسبل مناهضته**، ص 105.

يقول الباحث بشير بشير، سنة 2011، إلى "إن الإصرار المتصاعد على يهودية الدولة في الخطاب الإسرائيلي والصهيوني العالمي، وإن قد يكون له بُعد تكتيكي يخصّ المفاوضات، إلا أنه مرتبط ارتباطاً وثيقاً بهذه التحولات البنيوية".[63] وخصوصاً ما يرتبط بالتحولات الجارية على المستوى الإقليمي. ويشير رائف زريق لهذه الجدلية، بأن الاعتراف الفلسطيني بقومية الوجود اليهودي غير ممكنة لأنها تؤكد حقوق تاريخية جماعية لليهود، دون عودة لجذور الرواية وأصلها، مما يعني تغيير النظرة الفلسطينية للطابع الكولونيالي الإثني والاستيطاني للوجود اليهودي، وشرعنته.[64] وهذا الرفض للاعتراف تأتي أهميته في منع ولادة تعريف إسرائيلي يهودي جديد لمسار الأحداث خصوصاً منذ سنة 1948، يؤكد أستاذ العلوم السياسية بيتر بينارت إلى هذا المسعى، بقوله "إن ما يريده هؤلاء القادة حقاً أن يعترف العالم بحق اللاجئين اليهود العرب في العودة والتعويض حتى تتمكن إسرائيل من التنازل عن هذه الحقوق مقابل تنازل اللاجئين الفلسطينيين عن حقوقهم".[65]

رونالد لودر

ومن ضمن تلك الحقوق المدعية، حقّ اليهود الذين يدّعون أنهم طردوا من الأراضي العربية، حيث برزت مطالبة صهيونية سنة 2013، من قبل رئيس المؤتمر اليهودي العالمي رونالد لودر Ronald S. Lauder، بضرورة الاعتراف العالمي بمشكلة اللاجئين اليهود أسوة بقضية اللاجئين الفلسطينيين، وهو يدّعي أن هذا يمثل الجانب الآخر الغائب من القصة والرواية التاريخية لعدد 850 ألف لاجئ يهودي من الدول العربية. هذا الجانب المدعى من القصة تمّ التعامل معه بتأثير سياسي أمريكي، حيث قام الكونجرس الأمريكي سنة 2008 باتخاذ قرار بالإجماع، القرار

---

[63] مجموعة باحثين، **في معنى الدولة اليهودية**، ص 84.

[64] رائف زريق، "مطلب الدولة اليهودية من الجانبين التكتيكي – السياسي والفكري – الأيديولوجي،" في مجموعة باحثين، **في معنى الدولة اليهودية** (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار"، 2011)، ص 73، و81.

[65] بيتر بينارت، دفاعاً عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين (4)، ص 8.

رقم 185، يقر بحقوق اللاجئين اليهود من الدول العربية، ويرهن تقديم أي مساعدات أو تعويضات إلى اللاجئين الفلسطينيين بتقديم متماثل إلى اللاجئين اليهود.[66] وهذا خطير لجهة تحدّث عنها الباحث الاجتماعي جميل هلال بقوله إن "هيمنة القوى السياسية اليمينية المتطرفة والعنصرية العاملة على جعلها دولةً يهوديةً "خالصة"، سوف تسعى إلى طرد سكان البلاد الأصليين (أي العرب الفلسطينيين)، إما إلى كيانٍ فلسطيني تحت سيطرتها، أو عبر اتباع أساليب أخرى كسحب الجنسية عن الداعين منهم إلى المساواة والاعتراف بهم كأقلية قومية"[67].

قانون القومية الإسرائيلي يجسد رواية مفادها حسب الباحث كركوتسكين، هي محاولة "من أجل جمعهم في رواية واحدة مشتركة منفصلة، ومتمايزة عن غيرها، كلتا العودتين إلى التاريخ وإلى الأرض رسمت حدود الخطاب السياسي وأدت بالضرورة إلى قمع التاريخ".[68] لذلك فإن هذه الرواية "تسعى لإثبات ذاتها عبر قومنة الدين واللاهوت يؤدي بالضرورة لنفي حق الآخرين في وطنهم، وبالتالي التعامل مع التراجيديا الفلسطينية (النكبة واللجوء) وإقامة المستوطنات والدولة اليهودية لم تعتبر جزءاً من التاريخ وإنما جرى إنكارها وكتمانها".[69] وهذا ما قصدته في الافتراضات الخاصة بأن القانون يعكس رؤية "إسرائيل" التاريخية للفلسطينيين وللاجئين، لذلك يرفض الإسرائيليون أي التماس ضدّ القانون، حيث تقدم مركز عدالة، باسم القيادة العربية، بالتماس يفيد بأن قانون القومية منافي للقانون الدولي، ويحدد الفوقية الإثنية كمبادئ تأسيسية للنظام

---

[66] انظر: أنطوان شلحت، **إرهاصات التفكير بـ"الدولة اليهودية" كمنأى من " الخطر الديمغرافي": حول تأثير "مؤتمر هرتسليا" في تحديد اتجاهات السياسة الإسرائيلية العامة**، ص 39.

[67] جميل هلال، **استرداد الرواية التاريخية الفلسطينية**، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الإستراتيجية – مسارات، 2013، ص 1.

[68] أمنون راز كركوتسكين، "المنفى، التاريخ، وقومنة الذاكرة اليهودية: تأملات في "العودة للتاريخ" كفكرة صهيونية،" ص 76.

[69] المرجع نفسه، ص 90.

الإسرائيلي، ويمنح الدولة هوية دستورية تُقصي السكان الأصليين للبلاد،[70] وهي تأتي كبديل عن عدم استمرار "إسرائيل" في عمليات التطهير العرقي وإيصالها لمستوى إبادة كاملة للشعب الفلسطيني، بمعنى أن "إسرائيل" لم تقم تماماً بالرغم من عملياتها التطهيرية والعرقية سنة 1948 بإبادة شاملة، فجاءت هذه القوانين لتستكمل إبادة صامتة لا يلتفت إليها المجتمع الدولي بالطريقة ذاتها، كما لو أن هناك عمليات عسكرية وحربية بهدف الإبادة. هذا في ظلّ سياسة إسرائيلية تهدف إلى إحداث تحوّل بنيوي في الموقف الفلسطيني، في الوقت الذي تعتمد فيه القيادة الفلسطينية على تمسكها بالشرعية الدولية والقرارات، مع التركيز على الواقعية السياسية في التفاوض.

خامساً: السيناريوهات المستقبلية: رؤية متشككة:

إن توقع السيناريوهات المستقبلية في مسألة اللاجئين الفلسطينيين، تتطلب معطيات رأي عام، وأخرى جيو–سياسية، وثقافية، وفكرية عامة يجب أن تحدث في كل المنظومات حتى تفرز حلول خلاقة ومقبولة واقعياً. هذا غير مواتي حالياً، خصوصاً و"أن تمرير قانون القومية اليهودية قد قضى على جميع احتمالات الحل السياسي سواء حلّ الدولتين أو حلّ الدولة الواحدة، وأنه يؤكد ذهاب الضفة نحو حلّ الكانتونات، وتفكيك المبنى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والجغرافي".[71] لذلك فالمنظور الإسرائيلي – الفلسطيني غير متقارب بشأن أولويات الأطراف في أيّ مطالب ممكنة. تشير ورقة أصدرها معهد "ميتفيم" (مسارات) – المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية إلى رصد خمسة احتياجات للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي لخوض مفاوضات وتحقيق استقرار، لكنها تجاوزت وأغفلت مسألة اللاجئين، وحق العودة، وحق تقرير المصير. حيث إنه من الناحية

[70] See Adalah – The legal Center for Arab Minority Rights in Israel, site of Facebook.

[71] مقابلة شخصية وإلكترونية مع عادل شديد، الخليل، 2021/8/5.

الفلسطينية هناك حاجة إلى الاعتراف الدولي بدولة مستقلة وحرة وذات حقوق كاملة السيادة،... دون أي تدخل خارجي، إلى جانب المواطنة، والتراث، والهوية، وحرية التنقل، والسيطرة على الموارد الطبيعية، وهم يرون في ذلك تطبيقاً أساسياً لحقهم في تقرير المصير وتطبيق القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. من جهة أخرى تمّ رصد الموقف الإسرائيلي الذي يحتاج إلى الاعتراف والشرعية الإقليمية والدولية،... لا تنتهي إلا بالاشتمال على الرغبة في الاعتراف بوجودها، وإبداء التفهم لتخوفاتها الأمنية والديموجرافية، والاعتراف بالتاريخ اليهودي، وتقبل الشعب اليهودي كجزء من الشرق الأوسط.[72]

دراسة السيناريوهات في ضوء استمرار وجود قانون القومية اليهودي تبدو بلا أفق عملي أو منطقي لسببين. الأول أن "إسرائيل" ومؤرخيها ينظرون إلى أن أي دولة فلسطينية مستقبلية يجب أن تكون جزء من خطة حفاظهم على يهوديتهم ويهودية دولتهم فقط، بمعنى منع وجود دولة واحدة وفق معادلة دولة فلسطينية تساوي دولة عربية ذات أقلية يهودية، وهذا يبرر "استمرار سلطة الاحتلال لمئة سنة أخرى".[73] وبالتالي الدولة المستقبلية بغض النظر عن طبيعتها، هي استجابة إسرائيلية ليهوديتهم وليس لإيمانهم أو إقرارهم بحق الفلسطينيين القومي والسياسي. ثانياً نظراً إلى أنه تاريخياً لم تقبل "إسرائيل" بتغيير سلسلة قوانينها منذ سنة 1950، مما يعطي مؤشراً على استمرار الموقف الإسرائيلي الرافض لحق العودة، بغض النظر عن تركيبة النظام الحاكم في "إسرائيل". يقول الباحث الجامعي أوري ديفيس إن هناك إجماع إسرائيلي شامل وفق تعبيره من حائط لحائط—أي من اليمين واليسار—ضدّ تطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين سواء سنة 1948 أو 1967.[74] ويؤيده في ذلك الباحث جهاد حرب في تأكيده

---

[72] سليم سلامة، "مقترح جديد لحزمة محفزات دولية للسلام الإسرائيلي- الفلسطيني": قراءة نقدية، مركز ناطور للدراسات والأبحاث، عمّان ورام الله، 2021/3/1. هذه "الورقة السياساتية" جرى إعدادها من خلال طاقم خبراء وديبلوماسيين وباحثين فلسطينيين وإسرائيليين، وتمّ تحريرها من قبل د. ليئور لهرس مدير معهد دفع السلام الفلسطيني- الإسرائيلي ومعين عودة المحامي المختص في القانون ودغرون غورن رئيس معهد "ميتفيم" (مسارات) - المعهد الإسرائيلي للسياسات الخارجية الإقليمية، والمديرة الإقليمية لمنظمة التحالف من أجل السلام في الشرق الأوسط، وهدى أبو عرقوب، وهي ورقة تشكل أداة مهمة وذات وزن كبير في الحراك الديبلوماسي طرحت خمس احتياجات في إطار السلام. انظر: https://natourcenters.com

[73] بني موريس، في النهاية ستقوم هنا دولة عربية ذات أقلية يهودية!، 2019/1/19، ص 9.

[74] مقابلة شخصية مع أوري ديفيس، رام الله، 2021/7/12.

على أن "المجتمع الإسرائيلي قائم على العنصرية، حتى لو تغيرت التركيبة السياسية الإسرائيلية ستستمر السياسات".[75] ثم إن مسألة تغيّر الحكومات الإسرائيلية لن تكون تحوّل استراتيجي بقدر ما هو تكتيكي، يشير المختص في الشأن الإسرائيلي خلدون البرغوثي "إلى أن القوانين ستكون ملزمة للحكومة اليسارية ولا يمكنها تجاوزها إلا بإلغائها، وهذا مستحيل في ظلّ المعادلة الحزبية القائمة في العقود الأخيرة".[76] كما يرى عصمت منصور أن قانون القومية قانون أساس لا يمكن تغييره إلا بأغلبية الثلثين، وهذا لتعقيد واستحالة أي جهد مستقبلي، وهذا ما أريد له والهدف منه، لمنع أي جسم إسرائيلي مستقبلي من التفاوض على أرض "إسرائيل الكبرى"—حدّ تعبيرهم—بما فيه حلّ الدولتين إذا اشتمل على تنازل عن الأراضي.[77] وهذا ما أكده أيضاً الباحث رازي نابلسي في أنه لا يعوّل على التغيير في بنية النظام أو الحكومات حيث إنه "عملياً هذا ما يحصل منذ سنوات حيث التغيير المستمر في النظام السياسي الإسرائيلي لصالح اليمين والقومية اليهودية على حساب أي شيء وخاصة الديمقراطية، وإسرائيل لن تفكك سلطتها أو ذاتها وإنما بحاجة لتغيير في القوى".[78]

في إطار السيناريوهات، أصدرت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UN Refugee Agency (UNHCR) تقريراً من عشر نقاط The Ten Point Plane in Action؛[79] حيث ارتكز التقرير على قاعدة أن "التحليل الشامل للفرص والعقبات يمكن

[75] مقابلة شخصية مع جهاد حرب، رام الله، 2021/7/12.

[76] مقابلة إلكترونية مع خلدون البرغوثي، عمّان، 8-2021/7/11.

[77] مقابلة شخصية مع عصمت منصور، رام الله، 2021/6/12.

[78] مقابلة شخصية مع رازي نابلسي، باحث في المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات – مسارات، ومنسق برنامج عبد المحسن القطان لدراسة المشروع الصهيوني، رام الله، 2021/7/25.

[79] UNCHR, *The 10-Point Plan in Action*, chapter 7: Solutions for Refugees, pp. 178-196, https://www.unhcr.org/publications/manuals/5846d10e7/10-point-plan-action-2016-update-chapter-7-solutions-refugees.html

أن يساعد في تحديد المسارات لحلول قانونية متينة قاطعة"، ومن أبرز هذه المسارات:

(1) العودة وإعادة التوطين.

(2) أسيس إقليم جديد في البلد الأم أو الأصلي بحقوق سياسية ومدنية كاملة.

(3) اكتساب جواز سفر وطني مع إمكانية ضمان (فيزا) في البلد السابق وهذه تنطوي على نقاط مثل،

- بلد اللجوء.
- بلد التوطين.
- البلد التي هاجر إليها مع توفير حماية له وفق برامج إنسانية.
- البلد الذي يوفر فرص هجرة "مهاراتية" للاجئين بدل أشخاص غير مؤهلين.
- البلد التي تقدم لمّ شمل.
- البلد الذي يوفر فرص تعليمية لدرجة تدمج اللاجئ بذلك البلد.

تؤكد الدكتورة دلال عريقات الباحثة والأستاذة الجامعية والمختصة بالصراعات الدولية، أن مسألة اللاجئين الفلسطينيين بالأساس مسألة قانونية دولية وقرارات شرعية دولية، لكن هناك مدارس نيو-ليبرالية ممكن أن تبحث عن حلول مبتكرة على مبدأ رابح – رابح وبالتالي تحقيق مصالح كل الأطراف، ومن ناحية فرضية وإذا ما كان هناك عودة لمفاوضات وتمّ نقاش موضوع اللاجئين قد ينظر في هذا الإطار، لكنه موضوع حساس وخطير من ناحية وطنية على قاعدة حق العودة والتعويض.[80] إن حساسية أي مقترح في معالجة قضية اللاجئين وخطورتها نابعة من خصوصيتها التاريخية، يقول أستاذ علم الاجتماع السياسي ريكاردو بوكو Riccardo Bocco إنه على صعيد قضية اللاجئين الفلسطينيين، المفاوضات يجب أن تتعامل مع الماضي ليقود إلى اتفاقية "سلام متين"، مما دفع معظم الدراسات إلى التوجه نحو تتبع تحولات الموقف الداخلي الفلسطيني – الإسرائيلي فيما

[80] مقابلة إلكترونية مع دلال عريقات، دكتورة مختصة في العلاقات والصراعات الدولية، رام الله، 2021/7/10.

يتعلق بمسألة اللجوء، والنفي، والعودة.[81] ويشير الباحث وليد سالم إلى أن الفكر السياسي الفلسطيني تجرأ حتى الآن على تحريك مركّبين أساسيين من مكونات قضية اللاجئين والصراع ونقاشهما، هما حق تقرير المصير والدولة، وبقي حق العودة والتعويض أقل اهتماماً على الصعيد السياسي.[82] على ما يبدو أن ذلك يعود لثبات وضعه القانوني أيضاً، ولأن حق العودة والتعويض فردي بالأساس القانوني، فإن ذلك يتطلب جهداً وطنياً منظماً لقياس الموقف الفردي والجدّي لكل اللاجئين الفلسطينيين في كل أماكن تواجدهم عن أفضل رؤية تساعد على إنجاز حلّ ما.

نظراً لعدم وجود حالات لجوء مشابهة أو تجارب متطابقة للحالة الفلسطينية، ومع إدراك حساسية قضية اللاجئين في إطار السعي نحو قبول واقعي لأي حلّ لا ينطوي على مفاهيم أو تنازلات نفسية وتاريخية، كان لا بدّ من التطرق إلى المداخل التالية في إيجاد معالجة مقبولة للمنطق التاريخي، أبرزها:

1. إنهاء نظام الأبارتهايد العنصري الإسرائيلي، وهذا يتطلب تحوّل بنيوي في رؤية "إسرائيل" للفلسطينيين واللاجئين بالأساس. وهذا ما أكد عليه الباحث والمختص في الشؤون الإسرائيلية أوري ديفيس، بأن استمرار نظام الأبارتهايد هو ما يؤثر على اللاجئين ككل.[83] هذا مدخل جوهري ومنطقي لأي حلّ استراتيجي، يتناسب مع ما طرحه الباحث رازي نابلسي بقوله "لا بدّ تغيير جوهري وتفكيك مشروع

---

[81] Ricardo Bocco, UNRWA and The Palestinian Refugees: a history within history, UNHCR, p. 251.
ريكاردو بوكو بروفيسور علم الاجتماع السياسي، وله تركيز واختصاص بالشرق الأدنى وبالصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، وهو خريج معهد الدراسات الدولية والتنمية.

[82] وليد سالم، **حق العودة والبدائل الفلسطينية**، ص 135.

[83] مقابلة شخصية مع أوري ديفيس، رام الله، 2021/7/12.

الإقصاء اليهودي في إسرائيل وإنهاء التفوق الإثني العرقي كأساس لأي حلّ، وبدون ذلك فإسرائيل ذاهبة باتجاه تديين الصراع بقانون قومية هو الأساس لكل العنصرية في إسرائيل".[84]

إيهود باراك

2. الاعتراف الصهيوني بمشكلة اللاجئين كمدخل أساسي لتقبل أيّ حلول ممكنة على قاعدة تحمّل المسؤولية التاريخية. وهذا البند يتضمن "مسألتين؛ الاعتراف التاريخي بالمسؤولية، والثاني العملي هو آلية تنفيذ وتطبيق حق العودة أو تفاهمات لذلك".[85] لكن الموقف الإسرائيلي برز في مفاوضات كامب ديفيد عندما رفض إيهود باراك Ehud Barak الاعتراف بالمسؤولية التاريخية استناداً إلى اقتباس من المؤرخ الصهيوني بني موريس في دراسة له سنة 1987.

3. الحاجة إلى حلول تأخذ التاريخ بعين الاعتبار؛ فالحلول المؤقتة يصفها الباحث رازي نابلسي بأنها:

> مجرد "أوهام تخديرية" لأن إسرائيل لا تعترف بدولة فلسطينية وإنما حكم ذاتي، فإسرائيل سعت دوماً إلى نزع الصفة القومية والسياسية عن الفلسطينيين والتعامل بالحلول الاقتصادية والإنسانية والتسهيلات، وحتى في تقرير المصير تمّ التعامل مع الشعب الفلسطيني ليس كشعب بمفهوم قومي سياسي، وإنما أفراد وأشياء وسكان، ولم يتم الاعتراف بمنظمة التحرير كحركة تحرر وطني وإنما كممثل للسكان أو للشعب الفلسطيني، وبالتالي قانون القومية خطوة مركزية أساسية هنا.[86]

4. الحاجة لتوافق فلسطيني وطني حول مشروع تحرر متفق عليه، ولعل في العودة لـ م.ت.ف والصندوق القومي كأداة مالية ضرورة تمنع استكمال المشروع الاستعماري، وتجاوز سلبية فلسطينية وصفها عضو المجلس الوطني نهاد أبو غوش "أن العالم لن ينحاز لنا كفلسطينيين طالما أننا لا ننحاز لأنفسنا".[87]

---

[84] مقابلة شخصية مع رازي نابلسي، رام الله، 2021/7/25.

[85] مقابلة شخصية مع جهاد حرب، رام الله، 2021/7/12.

[86] مقابلة شخصية مع رازي نابلسي، رام الله، 2021/7/25.

[87] مقابلة إلكترونية مع نهاد أبو غوش، رام الله، 2021/6/26.

لقد دفعت الحالة الفلسطينية الرأي العام إلى مرحلة تغييب للمشروع الوطني الفلسطيني الحقيقي، وفق وصف رازي نابلسي وتأكيده على مدى الحاجة الفعلية لعودة إلى منظمة التحرير الفلسطينية ولمشروع وطني جدّي يواجه المشروع الاستيطاني الصهيوني، والتفوّق الإثني العرقي المقنن.[88]

5. العمل على إصدار قرار عالمي على أنه لا مستقبل لمشروع استعماري استيطاني، وأن قانون القومية كما المشروع الاستعماري الصهيوني معيق لأي "عملية سلام"، وتهديد لكل دول المنطقة، فـ"إسرائيل" ترى أن أجزاء من المنطقة ككل هي "أرض إسرائيل" التاريخية.

6. الحاجة لتنظيم جهد دولي عالمي وشعبي له داعميه وشرعيته وأدواته وأهدافه، حتى لا يتعرض لنزع الشرعية عنه على أساس أن ذلك الجهد معاداة للسامية، وحتى لا يتم استغلاله من قبل الإسرائيليين لجعله ذريعة لمنع تحقيق تسوية عادلة.

[88] مقابلة شخصية مع رازي نابلسي، رام الله، 2021/7/25.